

بالشراكة والوحدة الوطنية، مثلما حان لحركته السياسية أيضاً مراجعة ذاتها، واستعادة ثقافتها الوطنية، وإنجاز وحدة أطرافها في إطار نضالي عصري وفعال، يمثل إرادة شعبنا، ويتبنى خطاباً سياسياً يلامس الواقع، ويتلمس معاناة جماهيرنا الكردية، ويربط بين نضالها الوطني والقومي، ويتلاءم مع المتغيرات والتطورات المحلية والإقليمية والدولية، ويحترم عقول الناس، ويؤمن بالحوار الديمقراطي المسؤول، ويواجه خطاب التوتّر الذي يثير العواطف القومية المجردة، مثلما يواجه حملات الاتهام التي ترمي إلى إحباط الحركة وخلق حالة من اليأس بين صفوفها، ويعمل على تسهيل مهمة الانخراط في النضال الديمقراطي العام في البلاد، ويسعى إلى إقناع مختلف القوى الوطنية في البلاد، داخل السلطة وخارجها، بأن القضية الكردية هي قضية وطنية بحق، وأن لهذه القوى مصلحة حقيقية في تبنيها والدفاع عن عدالتها، وبأن قدرنا جميعاً أن نكون شركاء في وطن ضحينا معا في سبيله، وبأننا بالنهاية سوريون على اختلاف انتماءاتنا القومية والدينية والسياسية، وأن هذا الوطن لا يحق فيه لأية فئة احتكار قيادته، أو الانتقاص من سيادته، والتلاعب بحدوده، وتهديد مستقبله ووحدة أبنائه.

تصريح

بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٨ أدلى السيد الرئيس بشار الأسد بتصريحات إيجابية عن الكرد في كل من سوريا وتركيا وذلك خلال لقائه مع عدد من الصحفيين الأتراك ومن أهم ما جاء في هذه التصريحات / إن المواطنين الأكراد في كل من سوريا وتركيا ليسوا سياحاً أو مقيمين مؤقتين، بل هم جزء لا يتجزأ من الشعبين / كما شدد على ضرورة تطبيق حملات الانفتاح على الأكراد وفق مبدأ وحدة الأراضي أي داخل الحدود الوطنية وضرورة فتح قنوات للحوار بين كافة الأطراف المعنية. كما أشار السيد الرئيس إلى إصدار عفو عام عن قرابة / ١٥٠٠ / كردي سوري يعملون في صفوف حزب العمال الكردستاني في حال إلقاءهم للسلاح ونبذهم للعنف وذلك في إشارة إلى البحث عن حل سياسي للقضية الكردية في كل من سوريا وتركيا.

إن مثل هذه التصريحات التي أدلى بها السيد الرئيس وغيرها من التصريحات السابقة تتم عن الجرأة السياسية والواقعية في تناول هذه القضية التي ينظر إليها من منظور وطني والتي هي في الواقع قضية وطنية بامتياز، ويستوجب حلها في الإطار الوطني السوري وفق رؤية التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا، ومن هنا فإن المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا يثمن عالياً هذه التصريحات من جانب السيد الرئيس ويتمنى أن يترجم هذه المواقف إلى خطوات عملية ويتم إزالة الغبن والسياسات التمييزية وأثارها السلبية الملحقة بالكرد، وتحقيق المساواة بينهم وبين سائر المواطنين السوريين.

٢٠١٠/٧/٣٠ المجلس العام

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

المواطنين الكرد من جنسيتهم، والفلاحين من أراضيهم، وحرمان الآخرين منهم من فرص العيش الكريم، وذلك لعرقلة تطور المجتمع الكردي، وإجبار أفرادهم على الهجرة، وغير ذلك من الإجراءات، التي ترمي بهم في متاهات الفقر، وتتركهم فريسة للبطالة، وتنتج الفساد والانحرافات ومشاعر الاغتراب والاحتقان والتطرف بين صفوفهم.

ومع اعترافنا، بأن مثل تلك السياسة قد تتجح إلى حين في خلق حالة من الخوف والترهيب، لكنها مع الزمن سوف تكون لها تداعيات لا مصلحة لأحد في النتائج التي يمكن أن تتجم عنها.

فمن الناحية السياسية، يجب التساؤل عن هوية الجهة التي تستفيد من الإبقاء على مئات الآلاف من المواطنين الكرد المجردين من الجنسية، وما ترتب على هذا الإجراء اللا إنساني من افتقار هؤلاء الضحايا لمشاعر الانتماء لوطنهم، الذي يفترض أن يفرض عليهم واجب الدفاع عنه، وصيانة استقلاله وبناء اقتصاده ورسم مستقبله..... ولمصلحة من هذا التزايد المتسارع لطواير العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات الذين تضيق أمامهم فرص ومجالات العمل الشريف، وكذلك ما ذنب عمال البناء والمهندسين والمحامين وغيرهم من ضحايا المرسوم ٤٩ لعام ٢٠٠٨، الذي شمل شرائح ومناطق كثيرة، لكن تمّ تفصيله على مقياس المواطن الكردي، حيث يسمح له، بموجب هذا المرسوم، بيع ما يملك، دون أن يتاح له امتلاك ما يريد، والذي بات سيفاً مسلطاً على رقاب الناس، خاصة في محافظة الحسكة المبتالية بسياسة التمييز بسبب الوجود الكردي، والتي تعامل كمحافظة القنيطرة، على إنها حدودية بالكامل، وذلك للدلالة على وضع استثنائي تعيشه هذه المحافظة المعطاءة والبايسة بنفس الوقت، والتي تشرّد ثلث سكانها حالياً في ريف دمشق ودرعا، بعد هجرة قسرية مريرة، حاملين معهم معاناتهم ومشاعرهم الجريحة بفعل التمييز والقهر والحرمان والإهمال الحكومي المتعمد، وما يمكن أن يحمله لهم واقعهم الجديد من مخاطر الانحرافات بكل أشكالها نتيجة البطالة والحرمان من التعليم، إضافة إلى الأزمات الاجتماعية، ونقص الخدمات الضرورية.

ومع قناعتنا بأن لا مصلحة وطنية في اضطهاد مواطن مجرد أنه كردي، وبأن الخاسر الأكبر هو الوطن الذي لن يقدم إلا بتكاتف وتعاون جميع أبنائه، وبالاحترام والاعتراف المتبادل بين مكوناته، فإن الكرد لا يزالون ينتظرون الإنصاف، وأن تصريحات السيد الرئيس بشار الأسد لوكالة جيهان الرسمية التركية بأنهم: (جزء من الشعب السوري، وبأنهم ليسوا سواحاً أو مقيمين مؤقتين...) لاقت صدى إيجابياً في الوسطين السياسي والشعبي الكردي، ولكنها تحتاج إلى ترجمة عملية لأن شعبنا أرهقته سياسة الاضطهاد القومي، ودفعته المشاريع العنصرية نحو الانعزالية، وحن له أن يستعيد ثقته